نشرة مراقبة النزاع في السودان.

مايو 2024

تشكّل نشرة "مراقبة النزاع في السودان" استجابة سريعة للحرب في السودان، والنشرة مكتوبة من خلال منظور بناء السلام وحقوق الإنسان والعدالة. وتستقصي أهم القصص في البلد. يُرجى مشاركة النشرة على نطاق واسع.

تصدر عن شبكة عاين **و**مركز حقوق الإنسان **و**المرصد السوداني للشفافية والسياسات

في هذا العدد:

- **التطورات الأمنية** – استمرار القتال في العاصمة وولايتي كردفان والجزيرة بينما يحشد الطرفان المتحاربان قواتهما في منطقة الفاشر
- **التطورات السياسية** –الجهات المدنية الفاعلة تواصل تنظيم نفسها في مختلف عواصم الدول بينما يحاول طرفا الحرب إنشاء الإدارة المدنية الخاصة بكلّ منهما.
- **التطورات الإنسانية** – لا يزال الحصول على المساعدات وانخفاض التمويل يعيقان الجهود في هذا المجال في وقت تواجه فيه ثلاث مناطق على الأقل مجاعة محتملة.
- **حقوق الإنسان** – تثير محنة آلاف البشر المحاصرين في أتون القتال الدائر في الفاشر القلق بشكل خاص. والجيش يعيد العمل بقانون المخابرات العامة، ما يمنح قطاع الأمن سلطات واسعة في مضايقة الناس واحتجازهم متى أراد.
- **رد الفعل الدولي** – احتجاج دولي شعبي على القتال في الفاشر. ومحادثات جدة لم تنطلق، رغم الضغوط.

الدمار في الفاشر، عاين

التطورات الأمنية

استمر القتال، خلال الشهر الماضي، في الخرطوم والجزيرة والقضارف والنيل الأبيض وجنوب كردفان وغرب كردفان وشمال دارفور، لكن بدون تغيير يُذكر في الأراضي التي يسيطر عليها الفصيلان المتحاربان. وتواصل كلّ من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التجنيد والتعبئة على المستوى المحلي تحسباً لاستمرار القتال وفي غياب العودة إلى طاولة وقف إطلاق النار في جدة. وعلاوة على ذلك، تدفّقت خطوط إمداد الجانبين بقوة، حيث أشارت التقارير المنشورة إلى الرحلات الجوية التي تحمل الأسلحة إلى قوات الدعم السريع من دولة الإمارات العربية المتحدة عبر أم جرس في تشاد، وتدفّق موجة جديدة من الشحنات إلى القوات المسلحة السودانية في بورتسودان من رعاة جدد مثل روسيا والجزائر.

- لا تزال منطقة العاصمة المثلثة، أي مدن الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان هي الهدف العسكري الأول للقوات المسلحة السودانية. ويواصل الانخراط في القتال البرّي تحالف القوات المسلحة السودانية المؤلّف من الوحدات التقليدية والقوات الخاصة وكتائب المستنفرين (المجنّدة حديثاً من الأفراد المدنيين) وقوات المتمردين الدارفورية والميليشيات مثل لواء البرّاء بن مالك الإسلامي، لكن هذا التحالف لم يحرز تقدماً كبيراً مقارنة بالشهر الماضي. وتحتفظ قوات الدعم السريع بمواقع دفاعية حول المواقع الرئيسية مثل حي صالحة وسوق ليبيا، التي تمثّل مراكز لوجستية لوحدات قوات الدعم السريع التي تحتل منازل المدنيين في أم درمان، وفي مصفاة الجيلي للبترول، وهي جيب محمي جيداً داخل المنطقة الحرة في قرّي شمال الخرطوم بحري. وفي أعقاب سلسلة من الهجمات الفاشلة على مصفاة الجيلي امتدت من أواخر أبريل إلى أوائل مايو، على وجه الخصوص، اختارت القوات المسلحة السودانية قصف المنشأة في الأيام القليلة الماضية، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بصهاريج تخزين الوقود في الجيلي، إن لم يكن بمبنى المصفاة وخط الأنابيب نفسه. كما شنت وحدات من قوات الدعم السريع انطلاقاً من الجيلي وشمال بحري سلسلة من الغارات في اتجاه مواقع جنوب شندي رداً على ذلك. ولا يزال القصف العنيف المتبادل بين مواقع قوات

الدعم السريع في الحلفاية وغرب بحري والقوات المسلحة السودانية في مطار وادي سيّدنا بأم درمان مستمراً.

- تواصل قوات الدعم السريع، التي واجهت الهجمات من القوات المسلحة السودانية طوال الأشهر الماضية، سيطرتها على مدينة ود مدني وتحافظ على وجودها في ولاية الجزيرة ومنطقة البطانة. ورغم التقارير التي تفيد بأن قوات الدعم السريع تواجه مشكلات خطيرة في القيادة والسيطرة - حيث تعتمد حصرياً على سلسلة من قادة المناطق/القطاعات مثل أبو عاقلة كيكل، وأحمد قجة، وعبد الرحمن البيشي، وأبو شوتال، والطاهر سعد محمد جاه لتنظيم قواتها – لم تتمكن القوات المسلحة السودانية من إحراز تقدم كبير. ويواجه هجوم القوات المسلحة السودانية الذي تشنه من ثلاثة محاور من المناقل [غرباً] وسنار [جنوباً] والفاو [شرقاً] تحديات التنسيق بين الوحدات التقليدية للقوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة المتحالفة معها مثل جيش تحرير السودان - ميني ميناوي، والحركة الشعبية لتحرير السودان - مالك عقار، وحركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان – مصطفى تمبور. وقد أثارت عدة مصادر من الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية شكاوى بشأن الجيش، بما في ذلك إخفاقه في تبادل المعلومات الاستخبارية، وإمداد الذخيرة، وتوفير الدعم الجوي الكافي. بيد أن مجموعات من الميليشيات المجندة محلياً والمتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك عدد كبير من المقاتلين الإسلاميين، بدأت تشهد نجاحاً في صد قوات الدعم السريع مؤقتاً من عدد من القرى في أنحاء ولاية الجزيرة.

- لا تزال مجموعات من مقاتلي قوات الدعم السريع من الحوازمة والمسيرية تنشط في بعض أجزاء ولاية جنوب كردفان، وهم ينسقون فضفاض مع قيادة المنطقة في قوات الدعم السريع، وتؤدي تحركاتهم إلى تعطيل سبل عيش المدنيين في المناطق المجاورة. كما وقعت اشتباكات في محلية أبو كرشولة في أبريل، حيث ادعت قوات الدعم السريع أنها استولت على معسكر خور الدليب التابع للقوات المسلحة السودانية. وقد دحضت العديد من المصادر المحلية والإعلامية ذلك الزعم، لكن هذه المصادر ما زالت تشير إلى بعض الاشتباكات بين أفراد القوات المسلحة السودانية والمجتمعات المدنية المجاورة.

- تواصل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الاشتباك على طريق كوستي الأبيض الممتد في ولايتي النيل الأبيض وشمال كردفان. ولا تزال قوات الدعم السريع تسيطر على مدينتي أم روابة وود عشانا في مواجهة غارات جوية ومناوشات تشنّها القوات المسلحة السودانية على طول طريق كوستي - الأبيض، وتستخدم القوات المسلحة السودانية تندلتي كموقع دفاعي عن مدينة كوستي نفسها. وقد حاولت الفرقة الخامسة "الهجّانة" التابعة للقوات المسلحة السودانية التقدم لفترة وجيزة من مدينة الأبيض باتجاه معسكر في جبل كردفان، مما أدى إلى اشتباكات أسفرت عن مقتل قائد قطاع قوات الدعم السريع عبد المنعم إبراهيم شيريا، لكنها اضطرت إلى التراجع بعد فترة وجيزة حيث وقع عدة مئات من الضحايا ولم يتم الإبلاغ عن أي إصابات لكن بدون تغيير كبير في الأرض. وتشير المصادر على الأرض إلى أن القوات المسلحة السودانية قامت في الأسبوع الماضي بحشد قواتها في تندلتي ضمن خطط للتقدم الوشيك نحو أم روابة.

- تواصل قوات الدعم السريع هجومها على بابنوسة مع ورود تقارير أولية تفيد بأن قيادة قوات الدعم السريع تحاول توسيع جبهة غرب كردفان نحو مدن مثل الفولة والنهود، وذلك مرهون بالمفاوضات مع المجتمعات المحلية وقواعد الدعم السريع في المنطقة. ورغم أن قوات الدعم السريع لا تزال تركز على غرب كردفان، إلا أنها تواجه قصوراً في قدراتها حيث انسحبت بعض قواتها باتجاه شمال دارفور في ضوء التصعيد في الفاشر في 13 أبريل. وبحلول أواخر أبريل 2024، لاحظت مصادر على الأرض ابتعاد صالح الفوتي، قائد منطقة جنوب دارفور لقوات الدعم السريع، عن بابنوسة مع رتل كبير من المركبات باتجاه الطريق بين نيالا في جنوب دارفور، والفاشر في ولاية شمال دارفور. وكان الفوتي، المنحدر من قبيلة المسيرية، شخصية رئيسية في هجمات قوات الدعم السريع في غرب كردفان.

- تواصل قوات الدعم السريع حشد القوات، حيث يزعم مصدر كبير بقوات الدعم السريع أنها أعدّت ما يصل إلى 28.000 جندي في حصارها للقوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة الدارفورية الموالية لها داخل مدينة الفاشر. وتنقسم هذه القوات تقريباً إلى ثلاث قطاعات، تغطي الطرق الخارجة من الفاشر: 1) كُلّفت وحدة من قوات الدعم السريع، تحت قيادة قائد منطقة شمال دارفور في قوات الدعم السريع، النور قبّة، باستلام مواقع تحيط بمحطة كهرباء الفاشر، ويقوم أحياناً بالتقدم حتى مستشفى الجنوبي. 2) وحدة ثانية من قوات الدعم السريع تحت قيادة قائد منطقة وسط دارفور في قوات الدعم السريع علي يعقوب جبريل تحتفظ بقاعدتها في مليط، شمال شرق الفاشر، وقد صدّت عدة محاولات من قبل القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة الدارفورية رمت إلى استعادة السيطرة على طريق الفاشر - مليط. 3) تتمركز وحدة ثالثة من قوات الدعم السريع، على الأرجح تحت قيادة نائب قائد قوات الدعم السريع بشمال دارفور جدّو أنشوك، غرب المدينة، على بعد عدة كيلومترات من معسكر زمزم للنازحين، وتسيّر دوريّات حذرة تحرس الطريق المؤدي إلى الفاشر.

- انتشرت القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة الدارفورية بقوة في مواقع دفاعية في جميع أنحاء مدينة الفاشر، حيث تمركزت الوحدات التقليدية من الفرقة السادسة التابعة للقوات المسلحة السودانية إلى حد كبير في الأجزاء الغربية والشمالية من المدينة إلى جانب قوات الصادق فكّا قائد الفصيل المنشق عن حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، التي تحتل مواقع داخل معسكر أبو شوك للنازحين. وكُلّفت الجماعات المسلحة في دارفور، وخاصة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة، بمهمة الدفاع عن جنوب الفاشر بينما تتقاسم المواقع مع وحدات القوات المسلحة السودانية في الجزء الشرقي من المدينة. ولا تزال القوات الجوية السودانية نشطة في الصراع في الفاشر، حيث تعزّز القوات في المدينة عبر ما لا يقل عن أربعة جسور جوية منفصلة للأسلحة والإمدادات طوال الفترة من أبريل إلى مايو، وتشن غارات جوية ليلية متكررة. ورغم أن بعض هذه الغارات الجوية أصابت مواقع قوات الدعم السريع، إلا أن بعضها الآخر أصاب أحياء مدنية وقرى ومستشفى بابكر نهار جنوب شرق الفاشر.

- لا تزال العديد من مبادرات الوساطة التي اقترحها قادة الجماعات المسلحة في دارفور غير المشاركين في القتال الحالي، مثل الهادي إدريس وسليمان صندل وعبد الواحد النور، بالإضافة إلى القادة المحليين وقادة الإدارة الأهلية، مستمرة لكن لم تورد بعد ما يفيد بأي تقدم ملموس .

التطورات السياسية

جهود توحيد المدنيين

سعت مؤتمرات دولية امتدت من باريس إلى هلسنكي وسويسرا وبرلين، في أبريل 2024، إلى توحيد مجموعات متباينة ومتداخلة من النخب السياسية السودانية والمجتمع المدني والناشطين على مستوى القواعد. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يعقد تحالف القوى المدنية الديمقراطية (تقدّم)، وهو كتلة مدنية سودانية بقيادة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، مؤتمرها التأسيسي الرسمي في أديس أبابا، إثيوبيا، في الأسبوع الأخير من شهر مايو.

تواصل القوات المسلحة السودانية رفض الاعتراف بشرعية تقدّم كهيئة مدنية تمثيلية. وفي 8 مايو، اجتمعت مجموعة من 48 حزباً وحركة متحالفة مع القوات المسلحة السودانية في القاهرة لإطلاق "الرؤية الإطارية المفاهيمية لإدارة الفترة التأسيسية الانتقالية". ورئيس حركة "الإصلاح الآن" الإسلامية غازي صلاح الدين هو أيضا عضو في قوى الحرية والتغيير - الكتلة الديمقراطية.

يعكس هذان الائتلافان انقسامات طويلة الأمد داخل المجتمع المدني والسياسي السوداني، مثل الانقسامات بين قوى الحرية والتغيير والكتلة الديمقراطية قبل الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021، وبين الموقعين على الاتفاق السياسي الإطاري وأولئك الذين انضموا إلى تحالف تنسيقية القوى الوطنية الديمقراطية الذي نظمته القاهرة في مطلع عام 2023.

رغم توقيع تقدّم على إعلان أديس أبابا مع قوات الدعم السريع في 2 يناير 2024، لكن يبدو أن العلاقات بين قادتيهما قد فترت إلى حد كبير منذ ذلك الحين. وبينما يشير البعض إلى الضغوط الدبلوماسية الغربية التي تشجب علاقة تقدّم مع أحد الأطراف المتحاربة في السودان، يشير البعض الآخر إلى

حقيقة أن بعض مؤيدي قوات الدعم السريع يشعرون أن النخب في تقدّم لا تمثلهم.

بدأ بعض مستشاري قوات الدعم السريع والمدنيين المتحالفين معها في إنشاء إدارة مدنية جديدة تُعرف باسم هيئة الإسناد المدني في مناطق مثل الجزيرة والعديد من ولايات دارفور. وتعتبر هذه الإدارة وسيلة لهؤلاء المستشارين الذين أنشؤوها للمطالبة بمناصب سياسية داخل قوات الدعم السريع ولإظهار قدرتها على الحكم في المناطق التي تسيطر عليها من خلال تمكين المدنيين سياسياً وإظهار أن قوات الدعم السريع ملتزمة بحكومة يقودها مدنيون في ترتيب سياسي فيدرالي للبلد.

نشأت فكرة إنشاء هيئة الإسناد المدني التابعة لقوات الدعم السريع، وفقاً لمصادر المجتمع المدني في دارفور، في وقت مبكر من يوليو 2023 في مؤتمر في توغو برئاسة المستشار السياسي لقوات الدعم السريع يوسف عزت. وقد ساعدت اللقاءات اللاحقة لمستشاري قوات الدعم السريع وداعميها المدنيين داخل دارفور وبين مواقع الشتات مثل كمبالا، يوغندا، في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024، على صقل الفكرة وتعيين القيادة.

لا تزال هيئة الإسناد المدني في مرحلة النشوء. وتقول مصادر مستقلة في المجتمع المدني السوداني إن هيئة الإسناد المدني لم تحظ بقبول واسع بين المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، ولم تتمكن من فرض النظام على مجموعات جنود قوات الدعم السريع غير المنضبطين والقوات المتحالفة معها في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية.

أطلق المستشارون السياسيون لقوات الدعم السريع موقعًا إلكترونياً جديداً: https://crsudan.org. وينبغي أن يُنظر إلى ذه الخطوة بوصفها مقدمة لتمديد الجاذبية السياسية لقوات الدعم السريع ومنحها قاعدة سياسية. والموقع حذر بشكل مفرط ولا يذكر الوضع الحالي في البلد أو الحرب الحالية. ولا يشير إلى أن قوات الدعم السريع تدافع عن نفس القيم والأهداف التي يسعى إليها أصحاب هذه الحركة السياسية.

وقع رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك مواثيق سياسية منفصلة مع فصيل عبد العزيز الحلو من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، وعبد الواحد النور، زعيم حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في 18 مايو 2024. ورغم أن حمدوك يرأس أيضاً منصة تقدم المدنية، إلا أنه وقع فقط على الميثاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بصفته رئيساً لتقدّم، واختار استخدام لقبه كرئيس وزراء السودان السابق عند التوقيع مع حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد.

لدى حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد طموحات لبناء تحالف وطني منفصل للمدنيين وحاولت مغازلة الحلو منذ يوليو 2021 والحزب الشيوعي السوداني في مايو 2022. كما وقعت حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد اتفاقيات سياسية ثنائية مع ثلاثة أحزاب أخرى غير مشاركة في تقدَم هي حزب الأمة القومي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وفصيل من الحزب الشيوعي. ووقعت هذه الأطراف الثلاثة اتفاقية مشتركة في مارس 2024.

التطوّرات الإنسانية

الوضع الإنساني في السودان مستمر في التدهور. ففي 3 مايو، أفادت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة أنهم يتوقعون حالات طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في جميع أنحاء دارفور وكردفان وبعض أجزاء شرق السودان ونتائج كارثية (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في أجزاء من غرب دارفور والخرطوم وبين النازحين في جميع أنحاء دارفور. ورغم الجهود المبذولة التي تشير إلى أن المجاعة قادمة (أو ربما بدأت بالفعل)، لم تتمكن الوكالات الإنسانية إلا من جمع 12% من رأس المال اللازم. وما لم تتلقَ المنظمات الإنسانية أموالاً إضافية قريباً، فلن تتمكن من توسيع نطاق عملها في الوقت المناسب لتجنبها أسوأ النتائج.

مما يثير القلق بشكل خاص وضع النازحين في الفاشر وما حولها، وهم نازحون بالفعل ولم يتبق لهم إلى حد كبير أي ممرب. وقد أفاد قادة النازحين أن المخيمات تعاني بالفعل من الحرمان الشديد. وتفتقر هذه المخيمات إلى المياه والكهرباء والإنترنت والغذاء. وقال متحدث باسم مخيم للاجئين إن 20 شخصاً ماتوا جوعاً منذ تعرّض المدينة للحصار.

في الوقت نفسه، تظل مشكلات الوصول إلى المحتاجين حجر عثرة رئيسي. إذ واصلت القوات المسلحة السودانية منع التأشيرات، ورفض إتاحة طرق الوصول، والتلاعب بالمساعدات لتحقيق أهداف سياسية، كما يتضح من رفضها الأخير لتوصيل المساعدات إلى مناطق سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. وهاجمت قوات الجانبين المتحاربين العاملين في مجال الصحة والمساعدات. ففي 2 مايو، قُتل سائقان من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأصيب ثلاثة آخرون في هجوم على قافلتهم شنه رجال مسلحون. كما رفضت قوات الدعم السريع السماح بمرور المساعدات الإنسانية عبر طريق بورتسودان - الدبّة - ملّيط - الفاشر، بحجة أنه يمكن استخدام الإغاثة لإيصال الإمدادات العسكرية إلى الفرقة السادسة مشاة في الفاشر.

أجرى وفد من القوات المسلحة السودانية برئاسة نائب رئيس مجلس السيادة شمس الدين كباشي محادثات مع حكومة جنوب السودان في جوبا في 3 مايو 2024. كما التقى وفد القوات المسلحة السودانية بوفد من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ترأسه عبد العزيز الحلو. ظاهريا كان اللقاء بهدف مناقشة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. واختتمت المحادثات الأولية باتفاق الطرفين من حيث المبدأ على إيصال المساعدات الإنسانية إلى منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بالسودان، على أن يتولى كل طرف مسؤولية إيصال المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرته.

لكن المحادثات انهارت بعد أن قام وسطاء دولة جنوب السودان بتأجيل الجولة الثانية. وألقى وزير الدفاع، الذي ترأس وفد القوات المسلحة السودانية، باللّوم في انهيار المحادثات على إصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على إشراك قوات الدعم السريع في المناقشات. بيد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال اتهمت القوات المسلحة السودانية، في بيان صدر في 21 مايو، بتخريب المحادثات من خلال المطالبة بإنشاء جسور جوية عسكرية لتوصيل "الإمدادات" إلى الحاميات المحاصرة للقوات المسلحة السودانية في كادقلي وأبو جبيهة وبابنوسة واقتراح خطط لتأمين المطارات في هذه البلدات بواسطة قوة مشتركة.

قالت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إنها قدمت ثلاث مقترحات: تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية مع أو بدون اتفاق مع القوات المسلحة السودانية، أو من خلال اتفاقيات منفصلة بين الأطراف ووكالات المساعدات الإنسانية. كما قالت إن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بحاجة إلى إبرام اتفاق لوقف العدائيات لأسباب إنسانية بغية السماح بعمليات توصيل المساعدات عبر الخطوط في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع التي تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون مجاعة وشيكة.

لا تزال الوساطة الجنوب سودانية متفائلة باستئناف المحادثات. لكن، نظراً إلى مواقف الطرفين، لا يبدو ذلك مرجحاً.

إمرأة تنقل الماء إلى بيتها (عاين)

حقوق الإنسان

تتجه كل الأنظار نحو الوضع في الفاشر بشمال دارفور. والمدينة كانت مركزاً للجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، التي تتحالف الآن مع القوات المسلحة السودانية، لكن قوات الدعم السريع تحاصرها منذ أسابيع. وقد اشتبكت هذه الأطراف في المدينة وفي محيطها، وتبادلت القصف بالقصف والقنابل، ما أدى إلى تدمير أحد المستشفيات وسقوط ضحايا من المدنيين. وكشف مختبر الأبحاث الإنسانية التابع لكلية ييل للصحة العامة أنه في الفترة بين 14 و18 مايو، أحرقت "عناصر يرجح أنها من قوات الدعم السريع" ما لا يقل عن 11 مجمعاً بالقرب من الفاشر واستهدفت مساحة إضافية تعادل 39 ملعباً لكرة القدم.

يبدو أن القتال على المدينة يشتد، في وقت كتابة هذه النشرة. وأفادت منظمة أطباء بلا حدود أن ما لا يقل عن 85 مدنياً قُتلوا وجُرح 700 آخرين في الفترة بين 10 و20 مايو. وفي 20 مايو، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع أطلقت النار على عدد من المناطق المدنية في المدينة، بما في ذلك معسكر أبو شوك للنازحين، كما أفادت التقارير بأن طائرات الجيش قصفت أيضاً مناطق مدنية أخرى.

الظروف في المدينة مزرية، حيث تتضاءل الإمدادات، وترتفع الأسعار، وتُفتقد الرعاية الطبية، ولا يوجد سوى مستشفى واحد يعمل الآن. وإذا تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على المدينة، فسيكون هناك خطر متزايد من وقوع أعمال عنف ذات دوافع عرقية مماثلة لما حدث في الجنينة العام الماضي. ويُعتقد أن ما يقدر بنحو 1.8 مليون من سكان المدينة والنازحين محاصرون داخلها، رغم أن قوات الدعم السريع عرضت مؤخراً إنشاء ممرات للسماح لهم بالمغادرة.

تسبب القصف بالقنابل والمدفعية والاشتباكات، في أماكن أخرى من السودان، في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. ففي الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان، تواصل القوات أيضاً القصف العشوائي. وفي 18 مايو أدى قصف قوات الدعم السريع إلى مقتل 11 مدنياً في أم درمان، بينما أفادت التقارير أن قنابل

القوات المسلحة السودانية دمّرت مصفاة الجيلي لتكرير النفط في الخرطوم، التي كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع وخرجت عن العمل منذ أكتوبر. كما أبلغ المدنيون عن وقوع قتلى وجرحى في الجزيرة ونيالا بجنوب دارفور، حيث أفادت التقارير أن قصف القوات المسلحة السودانية أدى إلى تدمير المنازل وتسبب في وقوع إصابات.

لا تزال ترد على وسائل التواصل الاجتماعي بلاغات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجانبان على نطاق واسع. وفي بعض الحالات، استهدف المتحاربون المدافعون عن حقوق الإنسان العاملين في الخطوط الأمامية. وفي منتصف مايو، على سبيل المثال، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع اعتقلت 17 متطوعاً في شمبات، ثم أطلقت سراحهم. وقد وثّقت جماعات حقوق الإنسان كيف قام الجانبان بمضايقة واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين منذ بدء النزاع. وفي أوائل مايو، ذكرت صحيفة "سودان تريبون" أنها عثرت على أدلة على وجود مراكز إعدام تديرها قوات الدعم السريع في جميع أنحاء مدن العاصمة.

لا يزال الناس يتداولون على نطاق واسع منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تحتوي على صور ومقاطع فيديو لأعمال شديدة الوحشية، مثل نزع الأحشاء وقطع الرؤوس والإعدامات بدم بارد. وفي فبراير أعلنت القوات المسلحة السودانية أنها ستحقق في مقاطع فيديو مروعة لجنود من الجيش وهم يعرضون رأسين مقطوعين لرجلين يعتقد أنهما من جنود الدعم السريع. وقد نفت القوات المسلحة السودانية وجود أي صلة لها بمقطع فيديو تم تداوله في مايو يظهر رجلين، يعتقد أنهما من المنتسبين إلى الجيش، يقومان بانتزاع أحشاء رجل آخر.

أعلنت حكومة القوات المسلحة السودانية في منتصف مايو أنها أقرّت تعديلات على قانون جهاز المخابرات العامة، مما أعاد فعلياً للجهاز السلطات الواسعة في الاعتقال والاحتجاز والمراقبة والمصادرة التي كانت موجودة في ظل نظام عمر البشير. كما توفّر التعديلات حصانة واسعة من الملاحقة القضائية لضباط المخابرات. ويقول بعض النقاد إن هذه التعديلات تمنح الجهاز صلاحيات أكبر من قانون الأمن الوطني السابق. وقد رصدت جماعات حقوق الإنسان، حتى قبل أن تسن القوات المسلحة السودانية التعديلات الجديدة، كيف كان جهاز المخابرات، إلى جانب الاستخبارات العسكرية وقوات الأمن الأخرى، تستخدم هذه السلطات لاعتقال واحتجاز الأشخاص تعسفياً. وفي الآونة الأخيرة، تم القبض على ما لا يقل عن 16 إثيوبياً في القضارف، شرق السودان، وسط شائعات عن استخدام الإثيوبيين كمرتزقة في النزاع، وإنشاء قوات الدعم السريع "خلايا نائمة" في المدينة.

أفاد الموقع الصحفي "سودان وور مونيتور" أن محامي الرئيس السابق عمر البشير طلبوا إطلاق سراحه من وادي سيدنا، حيث احتجز منذ إجلائه من مستشفى علياء المحاصر في أم درمان. ويقول الدفاع إن الرئيس السابق ليس مؤهلاً للإفراج الصحي فحسب، بل إن التهم الموجهة إليه لم تعد صالحة بسبب التأخير في عملية المحاكمة. ويمارس أنصار حزب المؤتمر الوطني ضغوطاً هائلة بشأن البشير لإنهاء ما يقولون إنه اعتقال غير عادل.

ردود الفعل الدولية

أعربت العديد من الجهات الدولية الفاعلة، بمناسبة مرور عام على الحرب، عن قلقها المستمر بشأن تأثير الحرب المتواصل على المدنيين السودانيين، وخطر وقوع الجرائم الوحشية، ونقص الحماية للمدنيين، والتداعيات الوخيمة للأزمات الاقتصادية وأزمات الأمن الغذائي. وقد دقّت جهات فاعلة مختلفة، في الآونة الأخيرة، ناقوس الخطر بشأن الأحداث في الفاشر. وحذّر مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية من أن "خطر الإبادة الجماعية ماثل في السودان. وأنه حقيقي، ويزداد كل يوم". وندّد وزير الخارجية البريطاني كاميرون بأعمال العنف والتقارير عن الهجمات ذات الدوافع العرقية، ودعا الأطراف إلى وقف التصعيد. ومن المقرر أن يجتمع مجلس الأمن الدولي لبحث الوضع في السودان في 24 مايو، ويجئ ذلك جزئياً استجابةً للوضع المستمر في الفاشر.

في الولايات المتحدة، أرسل السيناتور بن كاردين رسالة إلى إدارة بايدن في 19 أبريل، يطلب فيها تحديد ما إذا كان ينبغي تطبيق عقوبات قانون ماجنيتسكي العالمي على قوات الدعم السريع وحميدتي على وجه الخصوص. وفي حين لم يُتّخذ قرار من هذا القبيل، فرضت الولايات المتحدة في 15 مايو عقوبات جديدة على قائدين إضافيين في قوات الدعم السريع هما يعقوب جبريل، وعثمان محمد حامد محمد، لدورهما في عمليات دارفور.

لم تستأنف محادثات جدة بعد. ويبدو أن الوسطاء الرئيسيين، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، لهما نهجان مختلفان - فالسعوديون يريدون التوصل إلى اتفاق خلف الكواليس واستئناف محادثات جدة فقط للحصول على توقيع الطرفين، في حين تفضل الولايات المتحدة العودة إلى جدة بشكل عاجل والتفاوض هناك. ويمانع الطرفان المتحاربان بدورهما في استئناف المحادثات، حيث تقول القوات المسلحة السودانية إنها تريد أن تتوقف قوات الدعم السريع عن تلقي الأسلحة كشرط مسبق للمحادثات وتسعى للتأثير على الإمارات العربية المتحدة من أجل إنهاء شحنات الأسلحة إلى قوات الدعم السريع. وحسب ما ورد يقوم مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان بالتحضير لجهود ترمي إلى تنسيق مبادرات الوساطة المختلفة.

للاطلاع على المزيد من المواد من المنظمات الشريكة:

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

سجّل هنا لتلقي نشرة المركز

- **التّبعات العسكرية والاقتصادية والإنسانية لسيطرة قوات الدعم السريع على ملّيط بشمال دارفور، مايو 2024**

- Current status of initiatives to stop the war in Sudan, May 2024

مركز حقوق الإنسان السودان

- Child soldiers in Sudan: The future is at stake, May 2024
- Sudan Attacks on Healthcare Since April 15, 2023, March 2024

عاين

تابع عاين على اليوتيوب والفيس بوك وتويتر

- El Fasher: Shelling continues as civilians remain trapped in the violence, May 2024
- Dying to help, the targeting of aid workers in Sudan, April 2024

الترجمة العربية